

CD/FV.54
ARABIC
5 February 1980

محضر نهائي للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف

يوم الثلاثاء ٥ شباط / فبراير ١٩٨٠ الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد د . س . ماكفيل (كندا)

الحاضرون فى الجلسة

السيد ف • ل • اسراييليان	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد ي • ك • نازاركين	
السيد ف • أ • أوستينوف	
السيد م • ب • شيلبين	
السيد أ • ي • تيورنكوف	
السيد ي • ب • كليوكين	
السيد أ • د • زايستيف	
السيد أ • ك • بوتياركين	
السيد ف • يوهان	اثيوبيا
السيد أ • ديمونت	الأرجنتين
الآنسة ن • فريرى بيناباد	
السيد جيمس بليمسول	استراليا
السيد أ • بهم	
الآنسة م • واكس	
السيد ج • فليغر	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
السيد ن • كلينغلسر	
السيد س • داروسمان	اندونيسيا
السيد أ • م • دامانك	
السيد د • أميرى	ايران
السيد ف • كارديرو دى مونتينيمولو	ايطاليا
السيد س • تالياني	
السيد م • مورينو	
السيد س • فرانتسكي	
السيد ف • دى لوكا	
السيد أ • أ • هاشمي	باكستان
السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا	البرازيل
السيد س • دى كوبروز دوراتي	
السيد أ • أوتكلينك	بلجيكا
السيد ج • م • نوارفالميس	

السيد ب • فوتوف	بلغاريا
السيد أ • سوتيروف	
السيد ب • بويتشيف	
السيد ك • براموف	
السيد ساوهلينغ	بورما
السيد نغوى وين	
السيد ب • سويكا	بولندا
السيد ه • باك	
السيد ج • شيالوبتس	
السيد س • كونيك	
السيد ف • ف • بيلوند	بيرو
السيد أ • دى سوتو	
السيد ج • أدريك مونتيرو	
السيد م • روزيك	تشيكوسلوفاكيا
السيد ب • لوكس	
السيد أ • زابوتوكي	
السيد ج • جيروسيك	
	الجزائر
السيد ج • زنكر	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
السيد م • غرازينسكى	
السيد س • اينى	رومانيا
السيد ف • تودور	
السيد ت • ميليسكانو	
السيد كالونجي تشكالا كاكواكا	زائير
السيد أ • ب • فونسيكا	سرى لانكا
السيد س • ليدغارد	السويد
السيد ب • سكاللا	
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • سترومباك	
السيد س • اريكسون	

السيد لوباي وين	الصين
السيد ليانخ يوفان	
السيد يانخ هوشان	
السيد ليورين شي	
السيد بان زهين كيانخ	
السيد يان مينخ لينغ	
السيدة جي يو يون	
السيد ف • دي لاغورس	فرنسا
السيد م • كوتير	
السيد أ • ه • تايلهاردات	فنزويلا
السيدة ر • م • دي آدامز	
السيد د • س • ماكفيل	كندا
السيد غ • أ • ه • بيرسون	
السيدة ف • بورودوسكي	كوبا
السيد ل • أ • باريراس كانيزو	
السيد أ • جيمينيز غونزاليز	
السيد س • شيتيمي	كينيا
السيد غ • ن • مونيو	
السيد م • البرادعي	مصر
السيد ن • فهمي	
السيد م • شريبي	المغرب
السيد أ • غارسيا روبلز	المكسيك
السيد م • أ • كاشيريز	
الآنسة ل • م • غارسيا	
السيد د • م • سامرهايز	المملكة المتحدة
السيد ن • ه • مارشال	
السيد ب • م • و • فرانسيس	
السيد د • اردمبيلخ	منغوليا
السيد ل • بايارت	
السيد ت • أ • اولوموكو	نيجيريا
السيد ت • اغيوى ايرونسي	
السيد س • ر • غاريخان	الهند

السيد أ • كومبفيز	هنغاريا
السيد س • جيورفي	
السيد أ • لكاتوس	
السيد ر • ه • فاين	هولندا
السيد ه • واجنميكرز	
السيد أ • س • فيشر	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد أ • اكالوفسكي	
السيد م • دالسي	
السيد م • سانشز	
السيد ب • سالفادو	
السيد ج • كالفرت	
السيد ي • أوكاوا	اليابان
السيد ت • نونوياما	
السيد ت • ايوانامي	
السيد ك • مياتا	
السيد د • جوكيتش	يوغوسلافيا
السيد ر • جايبال	أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام
السيد ج • مارتنسون	مساعد الأمين العام لنزع السلاح

سير جيمس بليمسول (ممثل استراليا) : أود أن أعرب عن سرورى لأن الصين شغلت مقعدها في هذه اللجنة ولأنه يمثلها من البداية نائب لوزير الخارجية • وأعتقد أنه من المهم جدا لمفاوضات وأعمال نزع السلاح الطويلة الأجل أن تكون الدول النووية الخمس كلها ممثلة هنا • وتحتل الصين موقعا رئيسيا في هذا العمل بسبب حجمها وتاريخها وكذلك لأنها بلد حائز للأسلحة النووية • ولكي يتحقق نزع سلاح أساسي طويل الأمد ، لابد من اشتراك بلدان رئيسية في المناقشة • ولا يتعين على هذه البلدان أن تسهم في وضع الترتيبات اللازمة فحسب ، بل يتعين عليها أيضا أن تتحمل المسؤوليات في هذا الصدد • ومن ثم ، فإن وجود الصين هنا يحقق ، لأول مرة في الأعوام الأخيرة ، وجود جهاز تفاوضي لنزع السلاح يضم جميع البلدان الرئيسية •

ومنذ أن اجتمعنا آخر مرة حدثت تطورات لم تكن في صالح نزع السلاح • فقد تدهور المناخ الدولي ووقع ، على وجه الخصوص ، الغزو المسلح لأفغانستان من جانب القوات السوفياتية مع استمرار وجودها وعملياتها في ذلك البلد • وقد أدانت الحكومة الاسترالية ذلك • كما أعربت غالبية البلدان في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن استنكارها لهذا العمل • ولكنني لن أناقش ذلك هنا ، إذ أن هناك محافل دولية أخرى يمكن أن تناقش فيها هذه الأشياء • غير أنه من الواجب الاحاطة بها لأنها أدت الى تطورات غير مجددة لعمل اللجنة •

ففي المقام الأول لم توضع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية موضع التنفيذ • وعندما كنا هنا في العام الماضي ، رحبنا جميعا بالاتفاق المنبثق عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية • وكنا نأمل في أنه سيصبح نافذ المفعول بسرعة • كما كنا نأمل في أن نضع على أساسه تدابير أخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي • والآن ، ولأسباب يمكن فهمها تماما ، لم تشرع الولايات المتحدة في التصديق على المعاهدة في الوقت الحاضر • ومما يؤسف له أنه كلما طال أرجاء التصديق زادت العقبات التي تعترض التصديق ، لأن التقدم التقني في هذه الأثناء كفيلا بأن يجعل بعض نصوص الاتفاق تبدو بالية أو غير مقبولة • وهكذا حدث تغيير إلى الأسوأ في العالم منذ أن اجتمعنا هنا آخر مرة • إذ ان الاتفاق المنبثق عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية لم ينفذ كما كنا نأمل •

والشيء الثاني الناجم عن هذا الحدث هو تأثيره الذي يقضي على الاستقرار في شبه القارة الهندية ، وفي غرب آسيا عموما ، وفي جنوب شرق آسيا وأجزاء أخرى من آسيا بالفعل • وكان من أثر ذلك أنه أدى الى زيادة التسلح في تلك المناطق ، وربما سببت الاستعدادات الدفاعية الجديدة هناك توترات جديدة للعلاقات فيما بين بعض بلدان تلك المنطقة •

والنتيجة الثالثة ، طبعا ، وهي تتسم بالمزيد من العمومية وذات أثر حقيقي على عملنا ، هي أثر تدهور الثقة المتبادلة على المناخ الدولي • لقد كنا نتحدث في العام الماضي عن تدابير بناء الثقة • واليوم نجتمع في وقت وقعت فيه أحداث كان لها تأثير مضاد - وهي أحداث هدمت الثقة وجعلت البلدان أكثر ارتيابا فيما بينها ، وأكثر ارتيابا في نوايا بعضها بعضا وفي تعهدات بعضها بعضا •

كل ذلك يترك أثره على اللجنة الآن • إذ أنه يجعل الأمور أصعب بالنسبة لنا • ولكنني أعتقد انه جعل عملنا أكثر ضرورة وأكثر الحاحا أيضا • وقد أظهر ذلك مدى ضعف هيكل السلم كما أظن أنه يتعين علينا ، في عملنا ، أن نضع في الاعتبار أن القوة أصبحت تشكل خطرا محققا

أكثر مما كنا نأمل • ويجب علينا أن نواصل العمل بأقصى سرعة ممكنة وأن نبذل قصارى جهدنا لتحديد الأسلحة الأكثر فتكا ، ولا سيما الأسلحة النووية • هذه هي مهمة لجنة نزع السلاح وواجبها • وهناك محافل ووسائل لمناقشة الجوانب الأخرى للشؤون الدولية ، أما فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، فعلينا مسؤولية مباشرة وهي مسؤولية مباشرة للغاية •

وعلى حين أنه قد يكون من الأمور غير الواقعية لنا أن نتظاهر بأن شيئا لم يحدث ليعوق آمالنا ، وأن شيئا لم يحدث ليخلق صعوبات جديدة ، إلا أنه مما يتعارض مع مهامنا ومسؤوليتنا ألا نتفرغ بكل طاقتنا لوضع تدابير لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق كل ما يمكننا تحقيقه من تقدم • وبهذه الروح ، سأتناول البنود التي سيضمها جدول أعمالنا وسأبين بايجاز كيف تنظر الحكومة الاسترالية إليها اليوم •

وسوف أتناول أولا " نزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية " ، لأن هذا هو أخطر مجال بالنسبة للجنس البشري • وهو المجال الذي توجد فيه حاجة ملحة للغاية إلى إحراز تقدم • وهناك بعض الحقائق الهامة بالنسبة لعام ١٩٨٠ • والحقيقة الأولى هي أن البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي سينتهي في شباط/فبراير • وسوف يشكل تقرير البرنامج أساسا هاما لا يجاد توافق في الرأي في المستقبل بشأن اتخاذ تدابير لتنشيط التجارة والتعاون الدوليين في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتعزيز القيود ضد زيادة انتشار الأسلحة النووية • وسوف تكون هذه التقارير ذات أهمية دولية عامة ، ولكنها ستكون ذات أهمية مباشرة للجنة نزع السلاح ولعملنا في هذه الدورة •

والحقيقة الكبرى الثانية في عام ١٩٨٠ هي أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد في آب/أغسطس وجزء من أيلول/سبتمبر • وتولي الحكومة الاسترالية هذا المؤتمر أهمية قصوى • ونحن نعتبره أحد الأحداث الرئيسية في عام ١٩٨٠ • ونعتقد أنه من الأمور الحيوية تماما للجنس البشري أن يتقدم المجتمع الدولي على نحو مترابط للحفاظ على تدابير منع انتشار الأسلحة النووية وتطوير هذه التدابير والاعتماد عليها • وتوجد الآن خمس دول حائزة للأسلحة النووية • وهذا يكفي • فكلما زاد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية زادت صعوبة ضمان الاستخدام المسؤول لهذه الطاقة الهائلة القادرة على أحداث تدبير عالمي النطاق • وبكفي وجود خمس دول حائزة لهذه الأسلحة • واعتقد أننا نحتاج إلى أن نضمن باتفاق مشترك ، عدم ظهور المزيد من الدول النووية ، وأن ننتقل من ذلك إلى ضمان موافقة هذه الدول الخمس ذاتها على قبول قواعد وضوابط دولية وقبولها بعد ذلك لتدابير المراقبة والتفتيش تحت إشراف دولي من أجل تخفيض الأسلحة النووية وتفكيكها • ويتعين علينا في هذه اللجنة أن نضع في الاعتبار أن هذا المؤتمر سوف ينعقد وفي استطاعتنا أن نعمل على تحقيقه • وسوف أعود إلى ذلك في غضون دقائق قليلة •

ولكن اسمحو لي عند مناقشة موضوع الأسلحة النووية ، أن أقول شيئا عن حظر التجارب الشامل • لقد شددت كثيرا ، بالنيابة عن استراليا ، في الدورة السابقة للجنة ، على تحقيق هذا الحظر وقلت أن من بين الأمور المتعلقة به أنه ممكن التحقيق • وكثير من تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة المعروضة أمامنا أصبح من التعقيد بحيث لا يمكننا أن نتوقع تحقيق نتائج سريعة • فالتفتيش صعب والكشف صعب • ولكن حظر التجارب الشامل أمر ممكن التحقيق •

وانني أرحب بقيام ثلاث دول هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي ، باستثناء المحادثات أمس حول حظر التجارب الشامل • فهذا أمر يستحق الترحيب بالسخ • ويحدوني الأمل في أنه سيتم التوصل الى اتفاق مبكر وأن نتلقى على الأقل تقريراً يتضمن معلومات أكثر من المرة السابقة • وأود أن أضم صوتي الى صوت وزير خارجية السويد في احدى الملاحظات التي أبداها هذا الصباح عندما قال ان حظر التجارب الشامل يجب ألا ينتظر التصديق على نتائج الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أو يتوقف عليها • وتوافق الحكومة الاسترالية على ذلك تماما • ولكن لكي نكون منصفين للدول الثلاث المتفاوضة ، فان أية دولة منها ، حسبما أعلم ، لم تقل أى شيء يشير الى وجود أى ربط بين الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وحظر التجارب الشامل ، أو يوحي بوجود مثل هذا الربط • ونحن نعتقد أن حظر التجارب الشامل شيء يمكن بل يجب السعي الى تحقيقه بذاته ، بصرف النظر عن التقدم المحرز في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية •

والآن ، ما الذي يمكن للجنة نزع السلاح أن تفعله بشأن حظر التجارب الشامل ؟ لقد اقترح البعض أن نقوم نحن أنفسنا ، دون انتظار للدول الثلاث ، بوضع مشروع معاهدة • ويبدو هذا بالنسبة لي غير واقعي الى حد بعيد • ويتعين علينا - كما سيتعين على بقيتنا - الحصول على مشاركة الدول الثلاث • وقد اقترح البعض أن تقوم اللجنة ذاتها ، أو فريق عامل أو فريق خبراء ، باعداد البنود الرئيسية لمعاهدة • وأعتقد أن هذا عملي أكثر ولكن من الصعب تنفيذه دون مشاركة الدول المتفاوضة الثلاث •

وثمة احتمال آخر ، سبق أن تقدمت به استراليا كاقترح في الدورة السابقة للجنة نزع السلاح ، وهو أن تبدأ اللجنة في وضع ، أو على الأقل ، بحث الاطار المؤسسي الذي يمكن أن تعمل داخله شبكة دولية لكشف الامتزازات من أجل مراقبة مدى الالتزام بحظر التجارب الشامل • وعلى سبيل المثال ، هل يتعين أن تكون هناك وكالة دولية مستقلة ؟ وماذا ينبغي أن تكون مسؤولياتها في مجال التبليغ ؟ والى من تتجه لتلقي التعليمات ؟ الى من تقدم تقاريرها ؟ ما هو هيكلها المالي ؟ هذه أسئلة يمكن أن تنظر فيها هذه اللجنة الآن • وسوف يتعين على أى فريق يقوم بذلك أن يضع في الاعتبار عمل فريق الخبراء العلميين المخصص والمفاوضات الثلاثية بشأن حظر التجارب الشامل • ونريد أن نتجنب وضعاً يحدث فيه تأخير لمدة سنة أو سنتين بعد التوصل الى اتفاق ثلاثي بشأن حظر التجارب الشامل ، لأنه لم يتم أى عمل بشأن وضع اطار مؤسسي - فلم يتم أى عمل بشأن وضع هيكل دولي يتطلب مشاركة وتعاوناً ايجابيين من جانب بلدان كثيرة ، وليس من جانب الدول النووية الثلاث وحدها •

هذا هو المجال الذي نتطلع اليه طلباً للتوجيه والقيادة الايجابية من جانب الدول المتفاوضة الثلاث فمن الأمور الحيوية ألا تفعل لجنة نزع السلاح شيئاً من شأنه أن يعوق المفاوضات الثلاثية • وأعتبر ذلك نقطة أساسية : اذ يجب علينا ألا ننطلق بحماسة في عمل أى شيء يعوق الدول الثلاث • وفضلاً عن ذلك ، يجب علينا أن نتفادى في هذه اللجنة ، كما قلت في مناسبات سابقة ، الانقسام على غرار انقسام الدول النووية في مواجهة بقيتنا • ويجب ألا تكون المسألة مواجهة بين " نحن " و " هم " • ويتعين على هذه اللجنة أن تعمل ككيان مشترك في مسعى مشترك ، ويجب ألا ننقسم • كما يتعين علينا أن نحمل بنشاط لتفادى الانقسام • غير أنه يحق لنا في الوقت ذاته ، أن نطلب قدراً من القيادة والمساعدة من الدول المتفاوضة الثلاث ، للسماح لنا بأن نلعب دوراً في

اللجنة ككل • وأرى أنه يجب استبعاد وضع بنود لمعاهدة • وهل يمكن وضع بنود لمعاهدة ؟ اذا كان ذلك ممكنا ، فانه ينبغي للدول المتفاوضة الثلاث أن تطرح أمامنا شيئا نستطيع معه أن نبدأ العمل • اما اذا لم يكن ذلك متيسرا ، فينبغي بدء العمل بشأن وضع الاطار المؤسسي الذي أشرت اليه حالا • واذا كان هذا ممكنا ، فليقولوا لنا ذلك • اما اذا لم يكن ممكنا ، فهل هناك شيء آخر متاح أمامنا ؟ انني لذلك ، أطلب الى الدول المتفاوضة الثلاث ، التي بدأت العمل مرة أخرى بالأمس ، ان تنظر الى ما وصلت اليه وأن تبحث عن بعض المجالات التي تتفق بشأنها ، أو بعض المجالات التي تعتقد ان اجراء مناقشة دولية أوسع بشأنها يمكن أن يكون مشرا • وأن تقوم بابلاغ هذه اللجنة بالمجال الذي تستطيع أن تنجز فيه بعض العمل في هذه المرحلة ، وأن تقدم مساهمة بوصفها شريك • اننا نريد أن نكون ، في هذه اللجنة ككل ، بمثابة شركاء للدول المتفاوضة الثلاث • اننا لا نحاول أن نختصب دورها ، ولا نحاول ايجاد الفرقة بينها أو زيادة مشقة مهمتها • غير أنه من المؤكد أنه يوجد في مناقشاتها ، في هذه المرحلة ما يجعل بوسعها مساعدتنا على البدء في العمل الآن ، بخير مساس بالاتفاق بينها في النهاية •

وكما ذكرت ، سوف ينعقد مؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في شهر آب/أغسطس • وسوف يكون من الأمور المؤسفة أن يعلم المؤتمر ، عند انعقاده ، أنه لا يوجد حظر شامل للتجارب ولا مخطط تمهيدي له ، وأن لجنة نزع السلاح لم تفعل شيئا على الاطلاق من أجل هذا الحظر ولا من أجل نزع السلاح النووي ، وليس هذا بالموقف الذي تود اللجنة أن تصبح فيه ، ولا هو بالموقف الذي تود الدول المتفاوضة أن تجد نفسها فيه ، كذلك لا يود المجتمع الدولي أن يجد نفسه في مثل هذا الموقف • وكما نعلم فان كثيرا من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، قد شددت مرة تلو المرة ، على انه لا يوجد تقدم خارج نطاق المعاهدة الخاصة بفرض قيود على الدول النووية أو على استحداث أسلحة نووية جديدة • وكما قلت في مناسبة سابقة ، فاننا في استراليا لا نرى أن هناك سببا يحتم على من لا يمتلكون أسلحة نووية في هذه المرحلة أن يشعروا الآن في استحداثها • غير أننا ، مع ذلك ، بحاجة الى أن تكون لدينا القدرة على اظهار أنه يجري عمل شيء ما • وادراكا منا للمسؤوليات الجسيمة الواقعة على عاتق الدول المتفاوضة ، فاننا نرحب باستثنائها للمفاوضات • ومع ذلك ، فاني أطلب اليها أن تبحث جديا ، خلال الأسابيع المقبلة ، فيما اذا كان بوسعها احالة شيء الى هذه اللجنة •

وعلى الرغم من أن حظر التجارب الشامل يمثل التدبير الذي يمكن الوصول اليه في موعد مبكر ، الا انه ليس الموضوع الوحيد الذي يعنينا في الميدان النووي • وسأذكر موضوعا واحدا هو " الاستقطاع " وهو التعبير المختصر لـ " وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية " • وقد طرحت كندا هذا الموضوع ، في الماضي ، للدراسة الدولية هنا وفي اماكن أخرى • واقترحت استراليا كذلك نفس الموضوع وأيدته • وفي العام الماضي ، أوكلت الجمعية العامة اليها هذا الموضوع للعمل بشأنه • واعتقد ، بواقعية ، انه لا يوجد حتى الآن أي اتفاق بشأنه داخل اللجنة بحيث يسمح بالقيام بعمل تفصيلي • ولكننا في استراليا نرغب في ان تبقى الفكرة حية ، وأن نحقق التفاهم بشأن ما هو مرتبط بذلك ، وان نواصل السعي كلما سنحت الفرصة •

وسأنتقل الآن الى الأسلحة الكيميائية لأن هذا موضوع هام ويمكن ، ويلزم ، السعي من أجله الآن • ولا نرى أنه سيكون في وسع لجنة نزع السلاح ، خلال هذا العام ، التوصل الى قرار بشأن الأسلحة الكيميائية ، ولكن يمكننا ، خلال هذا العام ، القيام بعمل مفيد وعملي ، بل وتفصيلي •

انني أعتقد أن أيًا منا ، بما في ذلك الدولتين المتفاوضتين ، علي وعي كاف حتى الآن بكل ما يعنيه ذلك فيما يتعلق بجميع بلدان العالم • ويجب أولاً عمل الكثير من أجل تحديد ما الذي يجب أن تشملته المعاهدة ، وما هي المتطلبات الضرورية ، وما هي الحدود •

وأما منا جميعا الكثير مما يجب تعلمه من بعضنا البعض عن الأسلحة الكيميائية وعن آثار ذلك على الصناعة السلمية • وأحيانا ما يفترض ، أثناء المناقشة ، أن الأشخاص الذين يستطيعون الاسهام في ذلك هم خبراء الأسلحة الكيميائية وحدهم • وفي الحقيقة ، هناك دول معينة فقط اتخذت تدابير لحيازة الأسلحة الكيميائية أو تحضيرها • ولكن هناك اعتبارات أوسع من الأسلحة • هناك أيضا الاعتبارات التي تتصل بالصناعة المدنية • وهذا شيء يعيننا جميعا بطرق مختلفة ، ولا يقتصر هذا على البلدان المتقدمة النمو فحسب وإنما يشمل البلدان النامية أيضا ، لأن من بين أسباب الصعوبات الجديدة التي تجلبها لنا الأسلحة الكيماوية - وهي صعوبات تتجاوز صعوبات الأسلحة النووية - أن الجانبين المدني والحربي متداخلان بصورة معقدة • فبعض الكيماويات لا تصبح أسلحة الا عندما تختلط ببعضها البعض ، بينما قد يكون لكل منها على حدة استعمالات مدنية ؛ بل وفي بعض الاحيان قد لا تزال لها استخدامات مدنية عند خلطها معا • وهذا الأمر يعني البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء • فالكيماويات هي ، في النهاية ، جزء من الأساس القاعدي للبلاستيك كله • ونحن بحاجة الى وضع برامج تضح فعلا بعض القيود والضوابط والقواعد بشأن الأسلحة الكيميائية ، ولكن تفسح الطريق في الوقت ذاته أمام الصناعة المدنية المشروعة ، وهذا أمر صعب • ولنا جميعا - في هذا - أن نتعلم بعض الشيء من بعضنا البعض : فالبلدان المتقدمة النمو لها أن تتعلم شيئا من البلدان النامية ، وبالعكس • والجوانب المدنية لمجتمعنا لها أن تتعلم شيئا من الجانب الحسرى ، والعكس • وعلى ذلك ، سيتعين علينا القيام بالكثير من العمل في هذا الشأن • انه من الممكن القيام بالكثير من العمل هذا العام •

وسوف نكون بحاجة الى أن ننظر أيضا فيما اذا كنا سنعمل على مراحل ؛ وما اذا كان يتعين - على سبيل المثال - أن تكون لدينا معاهدة مبدئية تأخذ شكل اعلان عام ، بحيث يجري تتبعها في الوقت المناسب على نحو أكثر شمولا وتفصيلا • لقد حدث هذا في بعض أشكال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح حيث ظهرت ، على مر السنين ، مجموعة من القيود والضوابط بشكل تدريجي •

وبوسع استراليا تأييد فريق عمل أو فريق خبراء أو أى شكل آخر من أشكال النشاط تقوم به هذه اللجنة في هذا المجال ، ويعمل على وضع الأساس الذي ستشمله المعاهدة وعلى ايضاح ما يتصل بذلك من مسائل • انني أكرر ، كما قلت بالفعل بعد ظهر اليوم ، انني لا أعتبر أنه يتعين على فريق العمل ذاته أن يبدأ هذا العام في وضع مشروع المعاهدة ؛ ولكن من الطبيعي أن مما يفعله الفريق سوف يساهم في وضع مشروع المعاهدة •

وفي العام الماضي ، اقترحت استراليا عقد نوع من حلقات الدراسة عن الأسلحة الكيميائية للاسهام في فهمنا المشترك • واذا كان بعض المندوبين لا يحب كلمة " حلقة دراسية " ، فلربما استطعنا تسميتها اجتماعا غير رسمي لأعضاء لجنة نزع السلاح مع خبراء الأسلحة النووية • أما نوعية الاشياء التي يمكن بحثها ، فقد تكون على النحو التالي :

المتطلبات الفنية للتحقق ؛

التأثير على الصناعة الكيميائية التجارية ؛

الأسلحة الكيميائية وخصائصها ؛
الجوانب الطبية للأسلحة الكيميائية ؛
السمية ، ومعايير السمية •

وهذه من قبيل الأمور التي يمكن مناقشتها على نحو مفيد للغاية وبطريقة واقعية ، وذلك بتحليل وعرض المسائل للاسهام في عملنا بهذه اللجنة • انني أدرك أن الأموال متاحة لذلك • ويمكن عقد مثل هذا الاجتماع ، حسب تقديري ، عند نهاية شهر شباط/فبراير اذا ما وافق كافة المندوبين على ذلك • فاذا عقد الاجتماع في نهاية شباط/فبراير ، فمن الممكن أن يتزامن ذلك مع المناقشات التي تدور في لجنة نزع السلاح عن الأسلحة الكيميائية ، حيث قد يتواجد الخبراء في جينيف لأغراض أخرى في ذلك الوقت • غير أنه اذا تعذر انعقاده في نهاية شباط/فبراير ، فانني أرى عندئذ أنه يجب انعقاده أثناء الدورة القادمة ، ولا بد من وضع تاريخ محدد لذلك خلال هذه الدورة • وربما تريد ، ياسيادة الرئيس ، التشاور مع المندوبين هنا كل على حدة لمعرفة ما اذا كان هناك استعداد كاف للمضي قدما في نهاية شباط/فبراير ، أوفى أي موعد آخر اذا لم يتوفر هذا الاستعداد •

وانتقل الآن الى الأسلحة الاشعاعية • ويبدو لي أن هذا أمر يمكن العمل بشأنه والوصول الى صيغة نهائية هذا العام فالأسلحة الاشعاعية لا توجد حتى الآن ، ولهذا لم تنشأ بعد مصالح مكتسبة تجعل منع انتشارها أكثر صعوبة • فالأسلحة غير موجودة : ولكن الحيلولة دون ايجاد أسلحة خطيرة هي من الأمور التي تهتم نزع السلاح والرقابة على التسليح بقدر ما يهتمه اتخاذ تدابير بشأن أسلحة موجودة فعلا • ونحن ، بصدد هذه المسألة ، في وضع أحسن حظا حيث يتوفر أمامنا مخطط لمعاهدة قدمتها في الدورة الماضية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • ولذا فان أمامنا خمسة أشهر لدراسته • وكان أمام حكوماتنا أيضا خمسة أشهر لدراسته • وأود أن اقترح أنه يتعين علينا انشاء فريق عمل لاستكمال مشروع المعاهدة مع نهاية هذه الدورة للجنة نزع السلاح ، أي قبل نهاية شهر نيسان /ابريل • وسيكون ذلك هو المشروع الأول ، وسيكون أمام حكوماتنا شهران لدراسة هذا المشروع • وسيجدون أمامهم نصا تفصيليا لمعاهدة • وأمل عندما تستأنف اللجنة عملها خلال دورتها الثانية هذا العام ، أن تولي الأمر المزيد من الدراسة وأن توصي بنص لي تعتمده الجمعية العامة • ومن المهم لنا في الوقت الحاضر ، أكثر من أي وقت مضى ، بعد أن تدهور المناخ الدولي وبعد أن أصبحنا نواجه عناصر سيئة أن نبين أن هناك عنصرا واحدا من عناصر نزع السلاح تستطيع لجنة نزع السلاح والجمعية العامة أن تتخذ تدبيرا محددًا بشأنه • وسيكون ذلك عملا سياسيا له قيمة كبيرة ، بغض النظر تماما عن القيمة الحقيقية للتوصل لمعاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية ذاتها •

أما البند الآخر الوحيد من بنود جدول الأعمال الذي سأذكره فهو الضمانات السلبية ،

وانني أعلم أن عددا من المندوبين هنا قد علق أهمية كبيرة على هذا الموضوع • وقد أجرينا مناقشات شيقة للغاية في العام الماضي • وتوجد لبعض البلدان آراء — بعضها متعارض وبعضها يصعب التوفيق بينه وبين غيره — ولكنها تنطوي على قضايا ومخاوف ومشاكل بالغة الأهمية لهذه البلدان ، كما تنطوي على أهمية أكبر للمجتمع الدولي ككل • وسوف يصغي الوفد الاسترالي باهتمام لأولئك المندوبين الذين يريدون التعبير عن آراء خاصة أثناء هذه الدورة • ولدى شخصيا بعض الشكوك فيما إذا كان من الممكن التوصل في الوقت الحاضر الى حل عام عالمي ، وفيما إذا كان من الممكن ابرام اتفاقية الآن على وجه التحديد • وربما يكون في الامكان التوصل الى ترتيبات اقليمية ، تتفاوت وفقا للموقف • ولتن هذه أمور لن يتخذ الوفد الاسترالي بشأنها موقفا يتصف بالجمـزم • اننا سوف نستمع وسوف نمد يد المساعدة حيثما أمكننا ذلك • وسوف يسهم الوفد الاسترالي في المناقشة •

وختاما ، دعوني أعود الى الموضوع العام الذي عبرت عنه ، في البداية أثناء ما أبديته من ملاحظات بعد ظهر اليوم • ان استراليا تتطلع الى عمل بناء في لجنة نزع السلاح خلال هذا العام • فالأحداث الأخيرة قد جعلت الأمور أكثر صعوبة ، ولكنها جعلت التدابير المتعلقة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة أكثر الحاحا وضرورية •

السيد اوكاوا (ممثل اليابان) : أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تقديري العميق لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها الي هذا الصباح ، والكلمات التي تفضل بتوجيهها السني متحدون آخرون سبقوني الي هذا المكان عند ما توليت منصب ممثل اليابان في لجنة نزع السلاح . وأؤكد لكم انني سوف أشارك بطريقة بناءة وصريحة في أعمال اللجنة وسوف أسعى ، الي جانب الأعضاء الموقرين ممثلي الدول الأعضاء الأخرى نحو تحقيق أهدافنا المشتركة في ميدان نزع السلاح .

ويود وفد ي هنتكم يا سعادة السفير ماكفيل على توليكم رئاسة لجنتنا لهذا الشهر، ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسفير يوساو هلينغ الرئيس السابق على خدماته الهامة التي أداها اللجنة منذ آب/اغسطس الماضي . كذلك يسر وفد ي أن يعرب عن ترحيبه الحار بسعادة جانج وين جيان نائب وزير الخارجية والأعضاء الآخرين بوفد جمهورية الصين الشعبية الذين حضروا للاشتراك في أعمال هذه اللجنة اعتبارا من هذه الدورة . وقد كانت الوفود المجتمعة في هذا المؤتمر ، بما فيها وفد ي ، تتطلع منذ مدة طويلة الي هذا الحدث . والواقع فان اشترك الصين في اللجنة أمر له مغزاه التاريخي في تاريخ مفاوضات نزع السلاح . والآن نرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقد اجتمعت في هذه القاعة للمرة الاولى . وأن بلد ي ليأمل ويتوقع أن يتم دفع عجلة المفاوضات في اللجنة بسرعة كبيرة عن طريق الاشتراك البناء والملفوس في أعمالنا ، وهو الاشتراك الذي أثق في أننا نستطيع أن نتوقعه من الوفد الصيني .

وبمناسبة بدء العقد الثالث لنزع السلاح فاني أود أن أكرر عزم اليابان الذي لا يتزعزع على السعي نحو تحقيق نزع السلاح . وأن أعلن باختصار طريقة تفكيرنا الأساسية في هذا الميدان . منذ شهور قليلة فقط ، وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعلنت الموقف الرئيسي لليابان ومبدأه أننا اذا أردنا أن نعمل على تحقيق نزع السلاح فان من الأهمية البارزة أن نقضي على عدم الثقة فيما بين الدول . ومن المؤسف له حقا أن وضعنا جديدا قد ظهر بسبب التدخل العسكري للاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، وهو التدخل الذي نستطيع أن نقول دون مبالغة انه قد زرع أساس الثقة المتبادلة بين الدول . وقد تم الاعلان بموضوع عن موقف الحكومة اليابانية ازاء الحالة في أفغانستان في اليابان وخارجها ، وأن تكرار الاعراب عن هذا الموقف قد لا يكون متمشيا مع أغراض هذه اللجنة ، التي عهد اليها ، كما هو الحال في الواقع ، بمفاوضات متزنة ، وان كانت مستمرة ، بشأن نزع السلاح . ومن ناحية أخرى فاني أود أن أقول شيئا واحدا : انني آمل باخلاص أن القوة الدافعة للعمل على نزع السلاح ، وهي القوة التي تولدت ونمت برعاية مثابرة في الحلبة الدولية ، لن تتعرقل على نحو لا رجعة فيه بسبب التطورات الناشئة عن الحالة الدولية الحاضرة . ويجب علينا جميعا أن نحاول منع تحول هذه اللجنة الي محفل لتبادل الاتهامات ذات الطابع السياسي للغاية ، مما يؤدي بعد اولتنا بشأن نزع السلاح الي حالة الجمود .

لقد أعلنت اليابان مرارا أن نزع السلاح النووي هو الأمر الذي يتسم بأقصى قدر من العجلة والالاحاح في ميدان نزع السلاح . وان وفد ي يعتبر أنه ليس ثمة طريق لتحقيق نزع السلاح النووي الا قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير واقعية وملموسة تدريجيا ، على أن يراعى دائما أن هذه التدابير يجب ألا تؤدي الي آثار معاكسة على الأطر الاقليمية والعالمية القائمة لصيانة الأمن . وان بلد ي ليأمل أن يرى بأسرع ما يمكن قيام حالة دولية يمكن فيها التصديق على اتفاق سولت ٢ ،

(الحد من الأسلحة الاستراتيجية) ، الذي وقعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه من العام الماضي • وسيمثل ذلك الخطوة الاولى نحو نزع السلاح النووي من حيث أن التصديق على اتفاق سولت ٢ وسريان مفعوله أمر لا غنى عنه للشروع في مفاوضات سولت ٣ ، وهي المفاوضات التي يفترض أن يكون الهدف منها تحقيق تخفيض أكبر الى مدى بعيد في الأسلحة النووية الاستراتيجية للبلدين ، وكذلك الحد من تطويرها النوعي •

وأود أن أعرب عن أمني في أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سوف يمتنعان ، حتى يتم سريان مفعول اتفاق سولت ٢ ، عن أي عمل قد يتناقض مع نص وروح اتفاق سولت ١ المؤقت واتفاق سولت ٢ ، وسيكون هذا متمشيا مع الآراء التي أعربت عنها حكومة الولايات المتحدة في ٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام •

والى جانب تنفيذ اتفاق سولت ٢ ، فإن من الأهمية البالغة حقا أن نتوصل الى حظر شامل للتجارب ، وهو الأمر الذي ظل معلقا منذ ١٩٦٣ ، كخطوة جديدة ولموسة نحو تحديد الأسلحة في ميدان الأسلحة النووية • وأود على وجه الخصوص أن أحث اللجنة على أن تقوم في هذه الدورة بإيلاء أعلى درجات الأولوية الى اجراء مفاوضات بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية • ولهذا السبب ، فاني أحث مرة اخرى الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية بشأن الحظر الشامل للتجارب بالاسراع في المفاوضات للانتهاء منها في موعد قريب •

وبعد شهر من الآن سيكون قد مرّ عشر سنوات تماما على سريان مفعول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي الاطار القانوني العالمي الوحيد الذي لدينا الآن لمنع الانتشار النووي • وان بلدي ، الذي ظل يدعوا باستمرار لتعزيز نظام منع الانتشار عن طريق جملة أمور منها بذل الجهود لتحقيق الاشتراك العالمي في معاهدة منع الانتشار ، ليأمل بشدة أن يعطي المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف المعاهدة ، الذي سيعقد هذا العام ، دفعة جديدة لتشجيع نزع السلاح النووي ، وهو الميدان الذي لم يتم فيه بعد احراز تقدم ملموس خلال السنوات العشر الماضية • وفي هذا الصدد ، فاني أود أن أكرر طلبنا بأن يقدم الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الى هذه اللجنة تقريرا مرحليا مفصلا عن مفاوضاتها الثلاثية بشأن الحظر الشامل على التجارب في أقرب فرصة ممكنة ، وأن يكون ذلك في جميع الأحوال قبل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة منع الانتشار بوقت كاف •

وفيما يتصل بميدان نزع السلاح غير النووي ، فإن وفدي يعرب عن أمله في أن تبدأ هذه اللجنة بسرعة عملا ملموسا واضح الغرض ، وخاصة بشأن حظر الأسلحة الكيماوية •

ان جميع الدول ترقب ، بتوقعات كبيرة ، أنشطة هذه اللجنة ، التي دخلت الآن سنتها الثانية بعد اعادة تنظيمها • وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه اذا أرادت اللجنة أن تفي بهذه التوقعات فانه ينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها للتوصل الى تدابير واقعية ولموسة لنزع السلاح ، مثل الحظر الشامل للتجارب النووية وفرض حظر على الأسلحة الكيماوية بوصفهما أكثر الامور الحاحا •

السيد اسراييليان (ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : اسمحوا لي أولا أن أحييكم بصفتمكم رئيسا لهذه اللجنة وهي الهيئة الرئيسية للمفاوضات المتعددة الأطراف حول

مسائل نزع السلاح • ويعرب الوفد السوفياتي عن أمله في أن تعود خبرتكم الواسعة المستمدة من خد متكم المدنية ومن مشاركتكم في حل المسائل الدولية الهامة بالفائدة العظيمة على أنشطة هذه اللجنة •

اننا نحبي العند وبين الجدد في هذه القاعة الذين يشتركون في أعمال اللجنة للمرة الاولى •

ويعرب الاتحاد السوفياتي كذلك عن أطيب أمانيه للسفير جايبال ، الممثل الشخصي للأمم العام ، ولأمانة اللجنة •

لقد نظر الاتحاد السوفياتي دائما الى مشكلة الحد من سباق التسلح ونزع السلاح على أنها محور لمجموع المشاكل التي تواجهها البشرية • وتحتل لجنة نزع السلاح مكانا هاما في حل هذه المسألة • ان الاتحاد السوفياتي بوصفه أحد مؤسسي هذه الهيئة ، قد عرض على اللجنة بصورة متكررة طوال العدة التي انقضت منذ انشائها ، مقترحات مختلفة تتعلق بنزع السلاح للنظر فيها • وقد أسفر العديد من هذه المقترحات عن اتفاقات محددة ومتعددة الأطراف نجحت في وقف سباق التسلح في بعض المناطق •

وكان من الطبيعي أن ينتهج الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع الدول الاشتراكية الاخرى ، الاسلوب ذاته في اللجنة الموسعة • وقد رحبنا في عام ١٩٧٩ باشتراك مجموعة جديدة من الدول في أعمال اللجنة لا اعتقادنا أن ذلك سوف يعطي مزيدا من الثقل والقوة لأعمالها •

وسوف يكون لعام ١٩٧٩ مكان بارز في مفاوضات نزع السلاح • ويعد توقيع قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية على الجولة الثانية من معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية في ١٩ حزيران /يونيه ١٩٧٩ في فيينا بعد فترة طويلة من العمل المكثف من الأحداث ذات الأهمية البالغة خلال العام الماضي • ووفقا لتقديرات ل • أ • بريجينيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى ، فإن وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ سوف يمهد لخطوات هامة في مجال نزع السلاح • ويبدو أن لجنة نزع السلاح كانت تشاركه الرأي حين رحبت بتوقيع هذه المعاهدة خلال صيف عام ١٩٧٩ •

ومن المؤسف في هذا الصدد أن التصديق على هذه الوثيقة الهامة قد تأخر - دون أن يكون للاتحاد السوفياتي ذنب في ذلك - وأن رئيس الولايات المتحدة قرر تأجيل التصديق عليها •

وقد قوبل بنجاح إتمام المفاوضات السوفياتية الامريكية بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية خلال صيف عام ١٩٧٩ بالترحيب من جانب المجتمع الدولي • وتم احراز بعض التقدم خلال مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، وكذلك خلال المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول حظر الأسلحة الكيماوية ، وفي العديد من المفاوضات الاخرى •

اننا لا نريد أن نقلل من شأن العمل المفيد الذي أنجزته لجنة نزع السلاح خلال عام ١٩٧٩ • فقد تم تبادل الآراء على نحو بناء في اللجنة حول موضوعات الساعة المتعلقة بنزع السلاح كما بدأت المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونأمل ألا تستمر هذه الجهود طوال العام فحسب بل أن تتم أيضا بمزيد من الايجابية والفعالية •

وانه لأمر طبيعي أن ننظر الى النتائج التي حققتها المفاوضات بشأن نزع السلاح خلال عام ١٩٧٩ على أنها لا تفي بالاحتياجات الحيوية الضرورية . فسيات التسلح لم يحول اتجاهه ، بل انه لم يتوقف واستمرت سرعته في التصاعد خلال عام ١٩٧٩ أيضا في الوقت الذي دارت فيه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف دون أن تحرز أى تقدم .

ورغبة من الاتحاد السوفياتي في تحقيق تحول جذري في هذا المجال تقدم خلال العام الماضي بعدد كبير من المقترحات المحددة حول المسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وفي مقدمتها المبادرة السوفياتية الجديدة بشأن قضايا الانفراج العسكري ونزع السلاح ، والواردة في الخطاب الذي ألقاه ل . أ . بريجينييف في برلين في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .

وقد اشتمل الخطاب على اعلان استعداد بلدنا لخفض عدد الأسلحة النووية المتوسطة المدى والمنتشرة في غرب الاتحاد السوفياتي عن مستواها الحالي على أن يكون ذلك مرهونا بعدم توزيع المزيد من الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية .

ورغبة من الاتحاد السوفياتي في التغلب على حالة الجمود التي أصابت الجهود العذولبة منذ سنوات عديدة لتحقيق الانفراج العسكري في أوروبا ولكي يعطي مثالا للتحول من مرحلة التفكير الى مرحلة العمل الحقيقي ، قرر ، بعد اجراء المشاورات مع الدول الاخرى الأعضاء في معاهدة وارسو ، أن يخفض - من جانب واحد - عدد القوات السوفياتية في وسط أوروبا وأن يسحب ٢٠٠٠٠ من العسكريين السوفيات وألف دبابة وعددا من المعدات العسكرية الاخرى من أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية في غضون ١٢ شهرا .

وفي الوقت ذاته أعرب الاتحاد السوفياتي عن رغبته في تحقيق مزيد من التوسع في تدابير بناء الثقة في أوروبا .

كما أعلن الاتحاد السوفياتي عن استعداد له للموافقة على أن يتم الاشارة المسبق عن المناورات العسكرية التي تجرى على نطاق واسع بين القوات البحرية في موعد مبكر عن الموعد الحالي ، وألا تبدأ هذه المناورات على مستوى ٢٥٠٠٠ مقاتل كما هو الحال الآن ولكن على مستوى أقل ، وأن يشترك فيها على سبيل المثال ٢٠٠٠٠ مقاتل . ونحن على استعداد أيضا ، وعلى أساس المعاملة بالمثل ، ألا نجرى مناورات عسكرية يشترك فيها أكثر من ٤٠ - ٥٠ ألف مقاتل . وقد تضمن خطاب ل . أ . بريجينييف مقترحات اخرى ببناء .

لقد عرض برنامج شامل للتدابير التي تستهدف نزع السلاح على اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو المنعقد خلال الفترة من ٥ - ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

والهدف من هذا البرنامج هو المساهمة في خفض مستوى المواجهة العسكرية ووقف سباق التسلح في أوروبا ، بما في ذلك الأسلحة النووية متوسطة المدى ، وتوفير حافز قوى لابرام اتفاقات هامة حول الجوانب العسكرية للأمن الأوروبي . وقد تأكد من جديد اقتراح الدول الاشتراكية بأنه ينبغي ألا تزيد الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الأعضاء في معاهدة وارسو من عدد المشتركين في كل من هذين الحلفين . وأكد وزراء خارجية الدول الاشتراكية استعدادهم

الكامل لقبول حل منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي فوراً ، وموافقتهم - كخطوة اولى - على الغاء مؤسساتهم العسكرية بدءاً بالتخفيض المتبادل للأنشطة العسكرية .

ويدرك الحاضرون في هذه القاعة جيداً المقترحات التي قدمها الوفد السوفياتي في لجنة نزع السلاح حول بنود جدول الأعمال المختلفة . وقد اتخذ الوفد السوفياتي موقفاً بناءً مماثلاً في المفاوضات بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، ولا سيما المفاوضات الثلاثية حول حظر تجارب الأسلحة النووية ، ومفاوضات فيينا - الخ . وبالإضافة الى ذلك عرض عدد من البلدان ، ولا سيما البلدان غير المنحازة ، مقترحات عديدة تتعلق بقضايا نزع السلاح في المحافل الدولية المختلفة خلال عام ١٩٧٩ .

ويبدو وأنه قد اتضحت جميع العناصر الموضوعية اللازمة لاحتراز تقدم ملموس في مجالات هامة من مفاوضات نزع السلاح ، الا أنه من المؤسف ملاحظة أن الدورة الحالية للجنة نزع السلاح تبدأ أعمالها في جو من التوتر الدولي وفي ظروف تتزايد فيها أنشطة أعداء الانفراج . وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الاطلسي في زيادة الانفاق العسكري وتنفيذ برامج عسكرية جديدة والاخلال بالتوازن وخلق حالة من التفوق العسكري لحلف شمال الاطلسي . وقد نجم عن ذلك أنه بدلاً من اجراء مفاوضات حول تخفيض الأسلحة النووية متوسطة المدى وفق ما اقترحه الاتحاد السوفياتي أعلنت كتلة حلف شمال الاطلسي في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ ، أنها قررت توزيع ٦٠٠ قذيفة أمريكية جديدة في أوروبا الغربية . وحاولت تغطية هذا القرار بأن اقترحت اجراء مفاوضات - وفقاً لشروطها الخاصة - وهي التفاوض من مركز القوة . وكان من الطبيعي أن يقوض هذا القرار أي أساس لاجراء مفاوضات نزيهة وعادلة حول الأسلحة النووية متوسطة المدى . وفي هذه الظروف، فإنه لا يمكن اجراء مفاوضات فعالة حول هذه المسألة الا اذا تراجع حلف شمال الاطلسي عن قراراته الخاصة بانتاج وتوزيع القذائف الأمريكية الجديدة في أوروبا الغربية ، أو قام فعلاً بتجميد تنفيذ هذه القرارات - الأمر الذي يقتضي اتخاذ قرار رسمي - وقد اتخذت قرارات أخرى تعوق بصورة خطيرة احتراز التقدم في مفاوضات نزع السلاح .

بيد أن ذلك لن يدفع الاتحاد السوفياتي الى تغيير المسار الذي سلكه دائماً لتحقيق الانفراج ونزع السلاح . اننا ننظر الى المستقبل بروح التفاؤل وقد أكد ل . أ . بريجينيف مؤخراً " اننا نعلم أن ارادة الشعوب قد شقت طريقها - عبر جميع الحواجز - في اتجاه ايجابي في مجال الشؤون العالمية ، تعبر عنه كلمة الانفراج . وهذه السياسة راسخة وتدعمها قوى عظمى والفرص مفتوحة أمامها لكي تظل اتجاهاً رائداً للعلاقات بين الدول " .

ان موقف الوفد السوفياتي في لجنة نزع السلاح - وهو الموقف الذي أتى به وفدنا الى الدورة الحالية للجنة - هو أنه يجب الاستمرار في المفاوضات التي بدأت خلال السنوات الأخيرة ، ليس لوقف سباق التسلح فحسب وانما للتشجيع على الدخول في مفاوضات حول الجوانب الهامة الأخرى لنزع السلاح ، وسوف نضع في اعتبارنا توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة - بما في ذلك توصيات الدورة الرابعة والثلاثين - وهي التوصيات الموجهة مباشرة الى لجنة نزع السلاح .

ان المقترحات السوفياتية في لجنة نزع السلاح مازالت قائمة ، ونعتقد أن بحثها بصورة جادة وتنفيذها أصبح أمرا ملحا وموضوعيا أكثر من أي وقت مضى .

وانطلاقا من أن سباق التسلح النووي يمثل أعظم تهديد للسلام ، فقد قدم الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، الى لجنة نزع السلاح في شهر شباط / فبراير ١٩٧٩ مقترحات محددة حول اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ومن المؤسف أنه لم تبدأ بعد مثل هذه المفاوضات . ويعرب الوفد السوفياتي عن أمله في أن تتخذ الدورة الحالية للجنة التدابير اللازمة للتعجيل ببدء المفاوضات التمهيديّة للمفاوضات ثم بدأ المفاوضات ذاتها حول نزع السلاح النووي . واللجنة مكلفة بانجاز هذه المهمة بموجب قرار الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنون " الأسلحة النووية من جميع جوانبها " .

ومن بين الجوانب الهامة لنزع السلاح النووي مسألة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، وهي من المسائل التي طالما نادى الاتحاد السوفياتي بحلها والتي تشكل حاليا موضوع المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وقد اتخذ الاتحاد السوفياتي عدة خطوات بناءً بغية التعجيل باتمام المفاوضات وابرام اتفاق في هذا الشأن . ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن الانتهاء من اعداد هذه المعاهدة على نحو عاجل ووضعها موضع التنفيذ سوف يساهم في وقف سباق التسلح وفي خلق ظروف تؤدي الى نزع السلاح النووي . ويعكس قرار الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمام المجتمع الدولي باحراز التقدم في المفاوضات آنفة الذكر . وهناك بعض الاسهام في حل هذه المشكلة المهمة من جانب لجنة نزع السلاح وفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية .

ويدخل تأمين ضمانات أمن الدول غير النووية ضمن مجموعة المسائل التي تتعلق بنزع السلاح النووي . وقد أكد ل . أ . بريجينيف في خطابه المؤرخ في ٦ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٩ من جديد أن الاتحاد السوفياتي لن يستخدم الأسلحة النووية على الاطلاق ضد الدول التي ترفض انتاج وحيازة مثل هذه الأسلحة والتي لا وجود لهذه الأسلحة داخل أراضيها .

وتبدي الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماما بالغا لهذه المسألة . وقد حان الوقت للبدء في وضع اتفاق دولي ملزم في هذا الشأن . وقد دعت الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة نزع السلاح الى التعجيل بوضع مشروع اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات أمن الدول غير النووية .

وتواجه لجنة نزع السلاح أيضا بعض المهام الجسيمة في مجال حظر الأنواع الاخرى من أسلحة التدوير الشامل .

لقد اعتمدت الدورة الرابعة والثلاثون قرارا يطالب اللجنة على وجه الاستعجال - وعلى أساس الأولوية - أن تشرع منذ بداية الدورة الحالية في مفاوضات بشأن مسألة التوصل الى اتفاق

حول حظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ولتدمير المخزون منها • وقد أحرزت المفاوضات الثنائية الدائرة حالياً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بعض التقدم • والاتحاد السوفياتي على استعداد لمواصلة اشتراكه الايجابي في كل من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال مساهمته بشتى الطرق في وضع اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية •

ويعتبر وضع اتفاق حول حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل من المجالات الهامة لمفاوضات نزع السلاح • وقد قام الاتحاد السوفياتي بعبادة في الأمم المتحدة ترجع الى عام ١٩٧٥ وتستهدف الحيلولة دون هذا الاحتمال الرهيب ، وساندت الجمعية العامة هذا الاقتراح وأوصت لجنة نزع السلاح بالبدء في اعداد اتفاق دولي حول حظر استحداث وصناعة الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • ومنذ ذلك الحين تمت مناقشة هذه المسألة بصورة متكررة في اللجنة وفي دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة •

لقد أمكن احراز بعض التقدم بفضل النداء الذى وجهته الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة الى لجنة نزع السلاح لكي تستمر - بمشاركة الخبراء المؤهلين - في المفاوضات الرامية الى اعداد مشروع اتفاق شامل حول حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ولاعداد مشاريع اتفاقات بشأن أنواع معينة من هذه الأسلحة في الوقت المناسب • والجدير بالذكر أنه لم يصوت أى وفد ضد قرار الجمعية العامة الذى تضمن هذا النداء •

وتتضح امكانية حل مشكلة حظر وسائل التدمير الشامل الجديدة من خلال العناصر الأساسية لمعاهدة حظر استحداث وصناعة وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية ، وهي العناصر التي ووفق عليها خلال المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والتي عرضت على لجنة نزع السلاح للنظر فيها •

ومن الامور ذات المغزى الايجابي في هذا المجال أن الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة دعت اللجنة لمواصلة المفاوضات حول مثل هذه الاتفاقية في أقرب فرصة • اننا نعتقد أن جميع الامكانيات متاحة لسرعة اعداد وتوقيع اتفاق حول هذه المسألة يقوم على العناصر الرئيسية لمعاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية والتي قدمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الى اللجنة •

ان عام ١٩٨٠ سيكون حافلاً بالمؤتمرات الجديدة حول مشاكل نزع السلاح • ومن المقرر عقد مؤتمرين استعراضيين في مجال نزع السلاح : أحدهما في آذار/مارس حول اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة والثاني في آب / اغسطس - ايلول /سبتمبر حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • أما الدورة الثانية لمؤتمر حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة فسوف تنعقد خلال الخريف القادم • وتدور حالياً مفاوضات فيينا ، والمفاوضات الثلاثية بشأن حظر التجارب النووية • وسوف تواصل أفرقة الخبراء المختلفة عملها خلال العام الحالي •

وتحتل لجنتنا مكاناً خاصاً بين قنوات التفاوض الجديدة بشأن نزع السلاح وهي الهيئة الرئيسية للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح وتشارك في أعمالها جميع الدول النووية التي تملك أضخم الامكانيات العسكرية • ويشمل جدول أعمال اللجنة أكبر مجموعة من قضايا نزع

السلاح ولا شك في أن ذلك سوف يؤدي الى متابعة الرأي العام العالمي لأعمالها باهتمام بالسخ •
ونعتقد أنه اذا قام عملنا على أساس بناء ، أساس يراعي عدم المساس بمصالح الأمن القومي للأطراف
فسوف تعطي اللجنة مثلا طيبا للمحافل الاخرى المعنية •

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فانه على استعداد لاجراء مفاوضات جادة وللتعاون مع
جميع الوفود من أجل تأدية المهام الجسيمة المناطة باللجنة •

لقد استمع الوفد السوفياتي باهتمام الى الكلمات التي ألقيت في جلستي اليوم الصباحية
والمسائية • وقد تعرض عدد من الوفود لمسائل خارج نطاق عمل اللجنة وحاول بعض المتحدثين
الغاء مسؤولية تدور الوضع الدولي على الاتحاد السوفياتي ، وقد أخطأوا خطأ جسيما في فهم
الموقف السوفياتي ، وبذلك أدخلوا روح المواجهة في عمل اللجنة منذ اللحظة الاولى لبدء نشاطها •

وللاتحاد السوفياتي ، بطبيعة الحال ، آراؤه الخاصة بشأن الأحداث الدولية الراهنة ،
والسبب الوحيد في أننا لم نتعرض لهذه المسائل هو أننا نريد أن نتصرف بأسرع ما يمكن الى العمل
البناء داخل اللجنة • وقد التزمت كلمة الوفد السوفياتي بهذه الروح ، ولكن نظرا لسوء فهم موقف
الاتحاد السوفياتي ، والهجمات التي تعرضت لها السياسة السوفياتية ، فاننا نحفظ بحقنا ، بموجب
المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، في عرض الآراء السوفياتية بالتفصيل بشأن الوضع الدولي في جلسة
قريبة من جلسات اللجنة •

ولكن فيما يتعلق بكلمة أحد الوفود ، نود أن نقول بضع كلمات هنا وفي هذه اللحظة •

لقد سار الاتحاد السوفياتي دائما من منطلق أن مشاركة جمهورية الصين الشعبية من بلدان
اخرى في مناقشة المسائل والقرارات المتصلة بنزع السلاح أمر مرغوب فيه • وفي رأينا أنه لا يمكن البت
في بعض هذه المسائل دون مشاركة جميع الدول النووية • وهذا ينطبق بصفة خاصة على مسائل نزع
السلاح النووي ، ولكن لا يقتصر عليها وحدها وفي الوقت ذاته ، كانت لدينا بالفعل شكوك خطيرة
في استعداد ممثل الصين للتعاون في وضع تدابير عملية لنزع السلاح • واليوم فاننا نلاحظ على غير
أرادتنا أن بيان الوفد الصيني لا يدع سببا للتفاوض • ورغم أن الممثل الصيني قال الكثير عن نزع السلاح
الا أن السمات الرئيسية لبيانه هي نهجه المعوق ومناهضته للسوفياتية • وغايتهم من اتباع هذا
النهج هو سد الطريق أمام التوصل الى حل لمشكلة نزع السلاح ، والاحتفاظ لأنفسهم بامكانيات غير
محدودة لتعزيز الأسلحة دون قيود • انها مسألة تتعلق بتوفير قاعدة مادية لسياساتهم التوسعية
وضمان وجود قوات كافية للقيام بمحاولات جديدة لتلقيقن الدول ذات السيادة "ادرسا" على غرار
العدوان الصيني ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية في العام الماضي • ويود الاتحاد السوفياتي أن
يوضح ، منذ بداية عملنا ، بأننا لن نسمح لمثل هذه الهجمات على بلدنا بأن تترد ون ملاحظة • وعند ما
يحاول أي شخص لديه الرغبة في ترديد مثل هذه الأكاذيب ، أن يستخدم اللجنة كمحفل لأغراض
مشبوهة ، فسوف يقابل برد حاسم من جانبنا ، ولكن مسؤولية ذلك سوف تقع على أولئك الذين
يريدون تحقيد الاسلوب الجاد الذي تتبعه هذه الهيئة في ادارة جلساتها •

السيد دي لا غورس (مثل فرنسا) : يسعد الوفد الفرنسي أن يستأنف اليوم مع شركائهم في اللجنة ، المهمة الكبيرة التي أوكلت اليها في خدمة نزع السلاح . ويغيب الوفد اذ يرى في مقعد الرئاسة ممثل كندا ، وهو بلد تربطه بفرنسا صداقة طويلة الأمد ، وحاز عن جدارة احترام المجتمع الدولي و عرفانه بقيمة ما قدمه من تعاون في نطاق المنظمات المتعددة الأطراف وبصفة خاصة ، باهتمامه الايجابي منذ أمد طويل بقضية نزع السلاح .

ان ما تتمتعون به من نفوذ وخبرة ، يأسادة الرئيس ، يمنحنا يقينا بأن مداولاتنا سوف توجه وفق أفضل الشروط فعالية . ويتوجه اليكم الوفد الفرنسي في هذا الصدد بأصدق وأخلص تمنياته . ويسعد وفد دي من ناحية أخرى أن يرى جمهورية الصين الشعبية وقد احتلت مكانها بيننا . وبفضل اشتراك هذا البلد العظيم ، يتم للجنة تمثيل المجتمع الدولي على وجه أكمل . ونحن نغيب لهذا الحضور الذي تمنينا صراحة ، مثلما تمنينا حضور القوى النووية الأخرى ، ابان المشاورات التي أسفرت عن خلق اللجنة . ونود أن نعبر عن ترحيبنا البالغ بالوفد الصيني ، ونبتظر منه اسهاما جد مفيد في جهودنا .

السيد الرئيس ، وأود أن أعرب أيضا عن ترحيبنا بالزملاء الجدد ممثلي بلجيكا والجزائر وزائير وهنغاريا واليابان ، كما لا يفوتني أن أعرب عن شكر وفد دي لزميلنا ممثل بورما الذي سبقكم الى منصب الرئاسة ، والذي أدى هذه المهمة بتفوق بالغ ، ليس حتى نهاية دورتنا الأخيرة فحسب ، بل وأثناء الفترة التي فصلت بين اجتماعاتنا في أيلول /سبتمبر واستئناف أعمالنا .

ان الظروف التي نجتمع في ظلها اليوم تفرض على كلمتي طابعا له خطورة خاصة .

منذ حين ، كان بوسعنا أن نأمل في أن تعبر البيانات التي يدلى بها في مفتتح دورتنا الثانية عن الشعور بالأمل والثقة في تقدم أعمالنا ، وكذلك عن عزم كل منا على أن يسهم اسهاما كاملا في المهمة المشتركة . وكنا نود لها أن تعكس الطمأنينة النسبية التي استشعرناها ، رغم المصاعب والاختلافات ، خلال دورتنا الأولى .

أما اليوم ، فان أفكارنا — أو على الأقل افكار كثير منا — غدت لئلاسه نهبة لاشد القلق . ذلك ان احداث افغانستان قد أثرت تأثيرا عميقا في الوضع الدولي وما كان يمكنه توفيره من احتمالات في المستقبل .

وأنا حريص على أن أذكر في هذا المقام ، بموقف الحكومة الفرنسية ، كما ورد في البيان الذي أذاعته في ٩ كانون الثاني /يناير :

" ان الاحداث التي طرأت في افغانستان تتنافى والمبادئ الأساسية الناظمة للحياة الدولية وسياسة فرنسا (. . . .)

وقد أضرت هذه الاحداث بسياسة الوفاق ، التي تربط بها فرنسا على نحو مخلص ، ولكن غير مطلق .

ولا تعترف فرنسا النكوص من جانبها عن السعي الى الوفاق الذي يعم نفعه الجميع والذي يكمن بديله في العودة الى الحرب الباردة . على أن فرنسا ترى من المحتم استعادة الثقة اللازمة لمواصلة الوفاق ، ببواد رايجابية فيما يتصل بصفة خاصة بحق الشعب الافغاني في تقرير مصيره بنفسه " .

أن الازمة الحالية لم توجه ضربة خطيرة الى الامن والثقة فحسب، ولكنها تتجه الى الاضرار بعلاقات القوى والتوازنات • وتؤدي من الآن الى زيادة الوسائل العسكرية، وتهدد بالعودة الى اطلاق سباق الاسلحة •

وقد فهم ذلك جيدا الرأي العام ، ورجل الشارع ؛ وتلقى هذا الجانب وذاك منا مرارا في هذه الايام ، دلائل الارتباب والتشيط : ما عسانا أن نفعل بعد لنزع السلاح ؟

ان الحكومة الفرنسية ، وان اضطرت الى ان تقرباًن المهمة غدت أصعب من ذي قبل ، لا تعترم مع ذلك ان تستخلص من الوضع الحالي نتائج عن هذا القدر من السلبية ، وذلك لسببين :

— نحن هنا اصحاب تفويض من المجتمع الدولي ، ويجب أن نظل مخلصين له رغم الظروف المعاكسة •

— ان ذات الاخطار المترتبة على الوضع الحالي تضي على هذا التفويض طابعا أشد الحاحا • ويتعين أن تحفزنا هذه الاخطار الى مضاعفة الجهود في البحث عن وسائل كفيلة بتعزيز الامن والثقة • وفي هذا الصدد ، تبرز التوترات والازمات أكثر من ذي قبل ضرورة المفاوضات التي تستهدف الحد من الاسلحة •

ولكي نفي بالتفويض الموكول اليها ونستجيب لتطلح المجتمع الدولي ، ونخدم صالح السلام ذاته ، يجب علينا ان نستأنف مناقشاتنا — وحيثما أمكن ذلك — ان نشرع في مفاوضات بصدد المسائل الكبرى التي تعرضنا لها في العام الماضي، ولكننا يجب ان نفعل ذلك بانتباه متزايد ، وتشدد أحزم فيما يتصل بالشروط التي يجب ان تؤسس عليها ، في الاتفاقات المستقبلية، الثقة والامن • واذا كنا لا نعترم النكوص عن مواصلة جهودنا ، فاننا لا نستطيع تجاهل ان مال هذه الجهود يتوقف على المناخ السياسي ، وانه حين يصل بنا الامر الى مرحلة الختام ، سوف يتعين علي كل منا حينئذ ان يزن قراره مع الأخذ في الاعتبار ضرورات أمنه ، ودرجة الثقة السائدة •

*

* *

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوات العشر القادمة " عقدا ثانيا لنزع السلاح" • وتجري أعمالنا منذ الآن في هذا الاطار الزمني • وسوف يقتضي تشابك المشاكل المطلوب حلها ، أيا كانت سياسياً أو تقنية ، بذل جهود طويلة الأمد • وفترة العشر سنوات ليست فترة طويلة يمكن معها انجاز خطوة واسعة في سبيل نزع السلاح ؛ ومراعاة لمهلة بهذا القدر فأنا أود أن أتعرض بسرعة لآفاق مهمتها ، والمشاكل التي تطرحها ، مع أخذ تطور العالم والدروس المستفادة من التجربة في الاعتبار، أي الى حد كبير درس الفشل الذي مني به العقد الاول •

— وبإدء ذي بدء ، فان المجتمع الدولي قد تحول • ويزداد شعور الدول يومياً بضرورة ملحة في تكريس حقها في الامن • وهي تطالب دائماً وعلى نحو متزايد بحق متساو في التعبير عن المسائل التي تمس مصالحها • وهذا هو الشأن فيما يتعلق بنزع السلاح الذي يهيم الجميع • وتلك هي روح المؤسسات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وبالتالي روح لجننتنا • ولا يمكن للمفاوضات المتعددة الاطراف التي تتوفر اللجنة على قيادتها أن تخضع من حيث المبدأ لعمليات استقطاب ثنائية، وأن تنصرف الى تكريس نتائجها • ونحن نأمل ، منذ هذه الدورة، أن تستطيع اللجنة التصرف وفق المهمة التي يعترف بها المجتمع الدولي لها ووفق المقترحات الناجمة عن ذات تطور هذا المجتمع •

— ان المسألة النووية لا تزال وسوف تظل لأمد طويل موسومة بالتفوق الساحق للقوتين العظميين • وقد سعت القوتان بجدارة، عن طريق مفاوضات سالت الى تقييد سباقهما في الاسلحة وفي الانطلاقات التكنولوجية • وسوف يظل نزع السلاح النووي بكامل المعنى مسؤوليتهما الذاتية طالما لم يتغير قدر عدم التاسب بين مخزونييهما ومخزونات القوى النووية الأخرى •

— وللمشكلة النووية من ناحية أخرى جانب لصيق بهذه المنطقة من العالم التي تقمع فيها فرنسا • ان السلاح النووي، والردع النووي يشكلان فيها منذ أمد طويل عاملا ضروريا من عوامل التوازن، وبالتالي الا من • وسوف لا يمكن الحد من الاسلحة النووية في هذه المنطقة الا نتيجة لعملية محددة تتناول أولا المخزون النووي لكـل من القوتين الرئيسيتين • والواقع انه لا يوجد مسرح نووي أوروبي يمكن فصله وعزله عن التوازن العالمي •

— وأيا كان تكاليف النزاع الذي تحدته الأسلحة النووية، فما نحن قد تبينا أن المنازعات الوفيرة العدد خلال السنوات الثلاثين الماضية قد استعملت فيها اسلحة تقليدية، ان المسائل التي تطرحها هذه الأسلحة لا تندرج في جدول أعمال لجننتنا • ويجب ان تكون هذه المسائل محل د راسات، ثم مفاوضات مناسبة، في إطار اقليمي في المعتاد أو تحت مسؤولية البلدان المنتمية الى الأقاليم المعنية • الا انه يبدو لنا من المستحب ان تدرس اللجنة في حينه للمبادئ والشروط والنهج التي تنطبق على عمليات نزع السلاح الاقليمي • وأود أن أشير الى أن الحد من الاسلحة التقليدية في أوروبا كان محلا لمبادرات متنوعة • وقد اقترحت الحكومة الفرنسية من جانبها عقد مؤتمر بهذا الصدد • وهذا المشروع الذي أظنه رئيس الجمهورية الفرنسية من منصة الامم المتحدة ، هو الآن محل مشاورات نشيطة •

— ان الخبرة المستفادة من المنازعات الحديثة ومن حالات التأزم تبرز أخيرا الاهمية الحاسمة لتدابير التدقيق والتدابير التي تستهدف زيادة الثقة • وفيما يتعلق بالتدابير الأولى ، نأمل أن يشهد العقد الثاني اعتماد مشروع الوكالة الدولية للتوابع وتنفيذ • تدريجيا • اما فيما يتصل بفئة التدابير التابعة، فان الحكومة الفرنسية تكرر لها مكانا مرموقا في مقترحاتها بغية عقد مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا • وتشدد على أنه يجب ان تكون تدابير الثقة بليغة وقسرية حقا كي ما تكتمل فعاليتها وتفتح الطريق الى نزع السلاح •

— وكذلك من خلال منظور العقد الثاني، أود أن أشير الى الاهمية التي تعلقها الحكومة الفرنسية على الرابطة بين عملية نزع السلاح وعملية التنمية • وهي ترجو أن تتيح مراحل نزع السلاح المقبلة استخلاص قدر من الموارد تنفيذ في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاشد حرمانا — وقد قد منا بصدق هذا المشروع مقترحات هي محل دراسة الآن •

— وتود الحكومة الفرنسية أخيرا أن تشير الى المساعدة التي يمكن ان تنتظرها عملية نزع السلاح خلال العقد المقبل من العلم • ان العلم الذي انضوى منذ زمن طويل في خدمة الاجهزة الحربية، يستطيع أيضا أن يسهم في الحد من الاسلحة وفي مراقبتها، بصفة خاصة بفضل التحسين الذي نالته نهج التدقيق • وتوصلا الى تشجيع دراسة هذه المشكلة، قررت الحكومة الفرنسية تنظيم ندوة حول موضوع " العلم ونزع السلاح " •

*

* *

ان المهمات التي تنتظرنا هنا هذا العام تندرج بطبيعة الحال في الاطار المنظور للعقد الثاني • وسوف يتعين علينا ان نناقش في هذه الايام جدول أعمالنا وبرنامج عملنا • والوفد الفرنسي

على استعداد من جانبه لأن يدرج فيه مجدداً النقاط التي كنا قد احتجنا لها في العام الماضي • وهذا الحل ينطبق من ناحية أخرى مع الخلاصات التي انتهت إليها تقرير الدورة الأولى • ومن المؤكد أن هذه المسائل لا تقبل المناقشة في ظل نفس الظروف؛ فهي لا تتسم بنفس درجة النضوج، ولا تتمتع بإمكانيات تقدم متساوية •

ومن بين هذه المسائل مسألتان تدخلان بلا جدال في نطاق المفاوضة : الاسلحة
الاشعاعية، والاسلحة الكيميائية •

وفيما يتعلق بالاسلحة الأولى، فإنه يوجد بين أيدينا نص قدمته الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى اللجنة • ويتعين الشروع في مفاوضات بشأن هذا النص، ويفضل ان يتم ذلك في اطار فريق عامل • ونحن نعترم تقديم ملاحظات ومقترحات بهذا الصدد •
أما فيما يتصل بالاسلحة الكيميائية، فإنها يجب ان تشكل بلا شك في المرحلة الحالية، الموضوع الرئيسي لعمالنا • والواقع ان مسألة نزع السلاح الكيميائي تهم مباشرة عددا كبيرا من الدول، على الأقل افتراضا • فالسلاح الكيميائي في متناول كثير منها • ومن ثم فان فعاليته الرهيبة يمكن أن تستثير لدى من لا يملكه اغراء احتيازه • ويجب ان تحفزنا هذه الفعالية لا على حظر استخدامها وحسب — فان حظرها وارد فعلا في بروتوكول جنيف — ولكن على استبعادها كليا من جميع المخزونات •

ذلكم هو موضوع المفاوضات الثنائية الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • وتستهدف هذه المفاوضات التوصل الى التزام على النطاق العالمي • ويرسي هذا الهدف أساس صلاحية لجننتنا التي تملك حق وتلتزم بواجب مناقشة جماع مسألة تهمة المجتمع الدولي بأسره، والمفاوضة بصددها جميعا • وبوجود بين أيدينا ملف هائل، مشاريع معاهدات، مساهمات عديدة من الدول الأعضاء، والتقارير الاخير للقوتين المتفاوضتين •

وفي العام الماضي، نحت مداولا تتا في وقت ما منحى هاماً وإيجابياً، فقد سلكت سبيلاً مزدوجاً : من ناحية دراسة المسائل الموضوعية، التي تتيح زيادة التعرف على المواقف المنفردة ومن ثم تقديم نقاط التلاقي والخلاف؛ ومن ناحية أخرى، دراسة مخطط لا تفاقية مستقبلية • ولم يتسن سوى البدء في هذه المناقشات، ولكن ما تم منها يمكن أن يشكل المرحلة الاولى لمفاوضة ما • ونحن نأمل بقوة أن تدرس المسألة برمتها دون تأخير في نطاق فريق عامل، وأن يمكن البدء في مناقشات بصددها المشاكل الموضوعية، طبقاً لرسالة اللجنة بوصفها جهازاً تفاوضياً •

أما فيما يتعلق بالنقاط الاخرى لجدول أعمالنا المقبل، فسوف نكون بطبيعة الحال على استعداد لمناقشتها على نحو مناسب، وإذا لزم الأمر، في نطاق فريق عامل • وسوف يعلن الوفد الفرنسي في كل حالة آراءه على نحو صريح جداً وكامل جداً وسيجتهد، بكل قدر ممكن، في المشاركة في العثور على حلول •

ان الرأي العالمي، الذي ندرك جميعاً ما يشغله في الظروف الحالية، يجب أن يجسد ما يدعو الى الامل في أعمال لجننتنا • ولذا، فإن الحكومة الفرنسية أكثر من أى وقت مضى، نرى أنه يجب أن تتيح هذه الدورة الدخول في مفاوضات حقيقية • وليس هناك طريق آخر يمكن أن تبذل فيه اللجنة في مشهور مخلص لذات رسالتها • وإذا استهلكنا وقتنا في تبادل الآراء، وفي مداولات أكاديمية، أو ما هو أسوأ من ذلك في مناقشات اجرائية، فسوف نحبط أشد الاحباط أمل المجتمع الدولي •

ويجب أن لا ننسى أنه سوف يبدأ في العام القادم الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وسوف يكون من المؤسف أن يبدأ حينذاك كشف حساب اللجنة سلبيا • ان مثل هذا الاخفاق، في المجال الرئيسى المتمثل في المفاوضات ، سوف يبدأ ، شأنه شأن الاخفاق في النظام الذى أنشئ في عام ١٩٧٨ ، بمثابة تجميد للحركة التي اطلقتها الجمعية العامة في هذا العام • وسوف يتمخض ذلك عن خيبة أمل ومرارة مشروعتين • ويجب علينا أن نبذل كل ما لدينا لتغادى مثل هذه النتيجة، كي ما نؤيد الآمال التي لا تزال حية •

ان علينا جميعا ، وعلى القوتين العظميين بصفة خصوصية ، ان نشيح الثقة في عملية نزع السلاح المتعدد الاطراف • التي تجرى على قدم المساوى في الحقوق ، في نطاق جهاز يمثل المجتمع الدولى ككل • والا فان الارتياح، بل الاستخفاف، بالاضافة الى الشعور المتزايد بعدم الامان ، سوف تسهم جميعا في اعادة انطلاق سباق الاسلحة في تكاثر الازمات، وتفاقم أخطار النزاع •

ومع ذلك فنحن نرغب في الاحتفاظ بالثقة وفي الاعتقاد بأن تعلق الشعوب بالسلام والوفاق، وادراك المخاطر التي تهدد البشرية سوف ترشدنا الى الحل اللازم كي نقود هنا العملية الجماعية لنزع السلاح باشتراك من الجميع •

السيد بوغوسيل سويكا (مثل بولندا) : أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشرك وفدي مع من سبقني من المتحدثين في التعبير لكم عن التهاني وأطيب التمنيات لتقلدكم منصب الرئاسة الهام والزاخر بالأعباء لهذا الشهر . واني في الوقت الذي أرحب فيه بكم بوصفكم رئيسا جديدا للوفد الكندي ، أريد أن أؤكد لكم اننا نتطلع الى استمرار التعاون الودي والمفيد معكم ، بروح من حسن النية ، على غرار ما نعمنا به مع سلفكم السفير السيد هاري جاي .

وفي الوقت ذاته ، أود أن أعرب لرئيسنا السابق ، ممثل بورما الموقر ، عن تقديرنا لقيادته البارعة الحكيمة التي أتاحتها للجننتا في نهاية دورتنا في العام الماضي .

ويسعدني أيضا أن أنتهز هذه الفرصة فاسجل ترحيبنا الحار بجميع الممثلين الجالسين الى مائدة المؤتمر هذه ، لاسيما أولئك الذين يرأسون وفودهم لأول مرة - وهم السادة ممثلو بلجيكا ، الجزائر ، زائير ، الصين ، هنغاريا واليابان .

وأوجه أيضا أطيب التحيات للممثل الخاص للأمين العام أمين لجننتنا ، السفير السيد جايبال وجميع مساعديه .

وبسرتني أيضا أن أرى بيننا السيد جان مايتسون مساعد الأمين العام والرئيس الجديد لمركز الأمم المتحدة لنزع السلاح .

وان وفدي ليشعر بارتياح لأن هذه الندوة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح هي أخيرا وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، جلسة يحضرها أعضاء اللجنة الأربعون جميعا . وأملنا من الآن فصاعدا أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الذين هم أيضا بالصدفة من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، سيفنون بالتزاماتهم بمقتضى الميثاق ويقدمون على حد سواء مساهمة بناءة في مساعينا المشتركة في ميدان نزع السلاح . وان وجودهم حول مائدة التفاوض هذه ينبغي أن يقضي الآن الى التفكير في وضع اتفاقات لنزع السلاح تكون عالمية النطاق ، وينظر اليها المجتمع الدولي على أنها تمثل السلم والأمن العالميين .

وقبل أن أنتقل الى الموضوع الرئيسي في كلمتي ، وهو موقف الوفد البولندي من المهام التي تواجهها في اللجنة خلال عام ١٩٨٠ يجب أن أسجل دهشتي البالغة لما سمعته من بعض المتحدثين ، وعلى رأسهم رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية الذي كان لي شرف الترحيب به منذ لحظات كعضو جديد في جهازنا التفاوضي ، فقد رأى هؤلاء المتحدثون أن يدرجوا في كلماتهم الافتتاحية اليوم أمورا من الواضح أنها لا تدخل ضمن ولاية لجننتنا . وفي هذا الصدد أرى من الضروري أن أشير مع التأكيد الى أن لجنة نزع السلاح جرى تصورها كهيئة تفاوضية ، وليس كهيئة للمداولات . وعلى هذا النحو ، أعطيت لها ولاية محددة للغاية وهي تناول المفاوضات المتصلة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح . وكان لدي وفدي انطباع بأن هذه الحقيقة تتطوى على التزام يعترف به الجميع ، وهو مراعاة واتباع قواعد أساسية معينة للسلوك ، تواعد تقوم لا على الوثائق المعروفة والتقاليد القديمة ذات الصلة ، بقدر ما تقوم على اتفاق الجنتلمان بالامتناع عن اثاره تضايا داخل اللجنة يتضح أنها غير ذات صلة باختصاصاتها المحددة .

و يأمل الوفد البولندي أن تظل هذه القواعد موضع احترام دائم لصالح ايجاد جو ودي و بناءً داخل قاعة المؤتمر ، و لصالح نزع السلاح • ولهذا يؤسفنا أن نسمع أن عضواً جديداً ، وهو وفد الصين ، و بعض الوفود الأخرى ، لا يوافقون على اتفاق الجنتلمان ، أو يخرجون عنه •

ان وفدي لم يأت الى هذه اللجنة لكي يدخل في مناقشة حول أمور جانبية لا تدخل ضمن ولاية اللجنة • ولكننا في هذه الظروف سوف نكون مقصرين اذا لم نعرض وجهة نظرنا فيما يتعلق بما أسماه بعض المتحدثين " بالتهديد الخطير للانفراج " أو " نكسة للانفراج " • وعلى حين أننا لسنا قوة اطفاء ، الا أنه عندما نسمع أن روما تحترق ، يهمننا أن نعرف من أين تأتي النيران ، ولهذا نود الاحتفاظ بحقنا في أخذ الكلمة مرة أخرى في الوقت الملائم للتعقيب على بعض الكلمات • وأعود الآن ، ياسيادة الرئيس ، الى بياني المكتوب عن الموقف الذي تتخذه حكومتى فيما يتعلق بالمشاكل التي تدخل ضمن ولاية هذه الهيئة •

ان الوفد البولندي ليرى من المناسب ، اذ تفتتح اللجنة دورتها لسنة ١٩٨٠ ، أن يبين آراءه وملاحظاته بصدد بعض القضايا ، الأساسية والتنظيمية على السواء ، التي على اللجنة أن تجد حلاً لها ، في سبيل انجاز عمل سريع ومنظم ومنتج الأمر الذي ينتظره المجتمع الدولي من هذه الهيئة •

وان وفدي ليرى من حيث المبدأ أن على لجنة نزع السلاح أن تبدأ عملها في سنة ١٩٨٠ من النقطة التي توتفنا عنها في نهاية دورة ١٩٧٩ • وهذا يعني عملياً أن نستهل من جديد ونواصل بشكل حثيث جهودنا بصدد جميع بنود جدول الأعمال الموضوعية التي شغلنا طيلة سنة ١٩٧٩ والتي لا تزال بعيدة عن الانجاز • وكما نعلم جميعاً ، تتضمن القائمة في الميدان النووي ، مسائل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح ، وحظر التجارب النووية ، ومشكلة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية • ثم لدينا مسألة الأنواع الجديدة لاسلحة التدمير الشامل ، والمنظومات الجديدة ، من هذه الأسلحة ، وهذه تشمل الأسلحة الاشعاعية • وأخيراً هناك المشكلة الملحة لحظر الأسلحة الكيميائية •

ولا ريب في انه يجب علينا أيضاً ، اذ نقرر جدول أعمالنا لسنة ١٩٨٠ ، وبرنامج عملنا للشطر الأول من دورتنا لهذا العام ، أن نراعي كما ينبغي التوصيات الواردة في بعض القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين • وهذا يتعلق في المقام الأول بمسألة النزع الشامل للأسلحة •

ولئن يكن الوفد البولندي لا يتوقع أية صعوبة كبيرة في التوصل الى توافق آراء حول جدول أعمال اللجنة ، الا أن مسألة وضع برنامج عمل منطقي وواقعي للمستقبل المباشر قد يتطلب فصلاً دقيقاً لعدد من العوامل • وقد يكون بالأحرى من المهم لدى جدولة أعمالنا أن نتفق على الترتيب وعلى جدول زمني محدد للنظر في مختلف المسائل ، مراعين في ذلك كل الاعتبارات ذات الصلة • وهكذا ، فاننا إذ نختار الوقت لبحث مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية ، سيكون علينا أن نراعي توقيت عمل فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية •

وبصرف النظر عن اختيار أنسب الأوقات لعملنا في مجالات محددة ، سيتعين علينا النظر في طرائق هذا العمل — هل سنحتاج الى انشاء هيئات فرعية ، ان كان الأمر كذلك ، فمتى ؟ ، هل سنقوم بعملنا في جلسات جامعة ، أم ينبغي أن نعين وقتاً لجلسة غير رسمية ، ربما مع الافادة من وجود الخبراء •

ان الوفد البولندي لم يمتدح لكل الاقتراحات البناءة من حيث هذه النقاط ، لاسيما فيما يتعلق بطريقة عملنا • على أننا نود أن نتناول بأسرع وقت ممكن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الموضوع الذي ، كما تعلم اللجنة ، أولاه ، وفدى تقليديا اهتماما خاصا • ويرأينا أن مسألة الأسلحة الاشعاعية ، ومسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك مسألة ضمان الأمن لتفرض نفسها لننظر فيها على وجه السرعة في المستقبل المباشر •

وبالرغم من أن ليس لوفدى ميل شديد لاتجاه خاص ، فنحن نؤيد أن يسير العمل على نحو تحدد فيه الرغبة أو عدمها ، بالنسبة لانشاء هيئة فرعية للجنة ، فقط على ضوء الدراسة الموضوعية للبند المعني ، وفقا لبرنامج عملنا ، في جلسة جامعة للجنة •

ونحن في نفس الوقت على استعداد للقيام ، بروح من التعاون ، بدراسة مشروع الاقتراح الذي قد ترغون ياسيادة الرئيس عرضه علينا نتيجة للمشاورات الواسعة التي قتمت بها مع أعضاء اللجنة •

ولئن تكن لجنة نزع السلاح قد عجزت للأسف عن أن ترفع الى الجمعية العامة في العام المنصرم أية نتائج ملموسة في صيغة مشروع محدد لوثيقة قانونية متعددة الأطراف في هذا أو ذلك من الميادين الملحة والعاجلة ، الا أن ما قامت به اللجنة من عمل في العام المذكور لا يمكن بحال اعتباره غير مجد • فالواقع أن الدراسة التي أمكننا الاضطلاع بها لمسائل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح ، وضمانات الأمن ، والأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الاشعاعية كانت دراسة صحيحة بكل اتساق وذات مغزى إذ أنها ساعدت على ايضاح الكثير من الجوانب المعقدة ، من سياسية وعسكرية ، وعلمية ، وتقنية • ولا ريب في أن المناقشات التي دارت في العام الماضي قد ساعدت على تقصي النهج الاجرائية في معالجة مشاكل محددة • كما أنها رسمت السبيل لأنسب طريقة في حل بعض ما تبثى من صعوبات •

والواقع ان النتائج الايجابية لعمل اللجنة في العام المنصرم قد قدرته الجمعية العامة في بعض القرارات التي اتخذتها في تلك السنة ، وتجلى ذلك في تلك القرارات • وان الترامة المتمننة لتلك القرارات وكذلك لتقريرنا الذي قدم الى الجمعية العامة ، لن تسعف ذاكرتنا فحسب ، بل انها بالتأكيد ستيسر رسم برنامج العمل لسنة ١٩٨٠ •

وان الوفد البولندي لأبعد عن أن يعلق أهمية لا داعي لها على الجانب الشكلي لبرنامج العمل • والحق اننا نشعر أن برنامج العمل لوحده مهما كان شاملا ومتسقا ، لن ينهض البتة بتضية نزع السلاح • كما أن السخط والنقد لن يسيرا قدما بمفاوضات نزع السلاح ما لم يعزم أعضاء اللجنة كافة على مضاعفة جهودهم في ميدان نزع السلاح • فلا داعي للجدل ، إذ من الجلي أنه لكي نحقق تقدما هاما يجب علينا التمكن من الارادة السياسية لجميع الدول ، لاسيما الممثلة منها حول هذه المائدة •

وان وفدى قد قدم لحضور دورة اللجنة هذه مزودا بتعليمات محددة : أن يسعى لاسهام بروح بناءة في مفاوضات نزع السلاح التي من شأنها أن تتمخض عن اتفاقات عادلة مبنية على الاعتراف بمبدأ التكافؤ والأمن غير المنتوص لجميع الأطراف • وترجم هذه التعليمات الى اجراءات عملية المبادئ الراسية والسياسة التقليدية لحكومتى وبلادى ، بل في الواقع لجميع الدول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو •

وكما تذكرين ولا بد ، فقد أجمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو في اجتماعهم الذي انعقد في برلين في مستهل شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي ، على الطابع الحيوي الملح للسعي الهادف الى ضمان الانفراج العسكرى في أوروبا • ومن أجل هذا فقد اعتمدوا اقتراحا يدعو الى عقد مؤتمر لمعوم أوروبا على مستوى رسم السياسة لبحث جميع المسائل المحددة فيما يتصل بتحقيق الانفراج العسكرى ونزع السلاح في قارتنا •

وقد تأكد مجددا التأييد لهذا المؤتمر في البلاغ الرسمي المشترك الصادر في ١٨ كانون الثاني / يناير عقب الاجتماع المنعقد في موسكو بين وزير خارجية بولندا ، اميل وويتاشك ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، اندرى غروميكو ، اللذان اعترفا بالضرورة الملحة لوقف التصاعد النشط لسباق التسلح في أوروبا ، والتخفيض من مستوى المجابهة العسكرية السائدة في منطقتنا من العالم • ان الحالة الدولية السائدة اليوم لتخلف كثيرا عما كانت عليه في نهاية دورتنا في العام المنصرم • فقد تدهورت في الواقع الى حد خطير • وان كامل المسؤولية عن هذا يجب أن يلقى بصورة قاطعة على عاتق أولئك الذين يسعون عمدا الى تصعيد سباق التسلح النووي ، وبرفضهم مبدأي التكافؤ وتساوي الأمن لصالح مذهب التشامخ والتفاوض من موقف قوة •

وان القرار الذي اتخذته مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول / ديسمبر بشأن نزع جيل جديد من الأسلحة النووية في عدد من بلدان أوروبا الغربية لم يكن تماما بالتدبير الرامي الى خفض مستوى المجابهة العسكرية في أوروبا • وان التصيير عن تصديق وتنفيذ الاتفاق المتصل بالمحادثات الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية لم يكن تماما بالخطوة المتخذة لتيسير محاولات وقف وعكس سباق الأسلحة النووية الاستراتيجية ولا معدى لنا من أن نعترف بأن هذه التطورات قد أدت الى تفاقم المناخ السياسي في أوروبا وفي العالم أجمع • فهي تعقد جهود نزع السلاح ، ومنها تلك التي نواصلها في لجنة نزع السلاح •

والمخرج الوحيد من المصاعب الراهنة ملخص في البلاغ الرسمي الصادر عن اجتماع وزيرى خارجية بولندا والاتحاد السوفياتي ، والذي نوهت به لتوى • وان الوزيرين ، اذ طرقا مسألة القذائف النووية متوسطة المدى ، قد أكدوا أن المفاوضات الفعالة حول هذه المسألة لن تصبح ممكنة الا بتغيير قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن انتاج ووزع قذائف أمريكية جديدة في أوروبا الغربية ، أو بناء على قرار رسمي بارجاء تنفيذه •

وان وفدى لعلى يقين من أن الحالة الدولية الخطيرة لن توهن عزيمة لجنة نزع السلاح • وعلى النقيض من ذلك ، يجب على اللجنة في مثل هذه الأوقات ، وهي الهيئة المعنية بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ، أن تكثف جهودها فتثبت بذلك فعاليتها التامة ، وتكون بمستوى المهام التي تواجهها • ويعتزم وفدى ، سعيا وراء هذا الهدف ، التعاون مع أعضاء اللجنة كافة في متابعة مساعيها المشتركة •

واسمحوا لي الآن بأن أتناول القضايا الموضوعية التي نتوقع أن تدرج في جدول الأعمال وبرنامج العمل اللذين سنعدهما للدورة الجارية •

أولاً - حظر الأسلحة الكيميائية : ان وفدى لعلى اقتناع ، في ضوء القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين ، ومناقشاتنا التي دارت في العام الماضي ، أن هذه المسألة يجب أن تولى أولوية عالية في برنامج عملنا • وبهذا الصدد ، فقد كان وفدى ولا يزال ،

شأنه شأن وفود الدول الاشتراكية الأخرى ، مرنا دائما حول أفضل السبل لمعالجة هذه المشكلة ، ومستعدا لبحث أى مقترحات بناءة ، بما في ذلك انشاء فريق عمل مخصص • لكن ما بدا واضحا من الافتقار الى توافق الآراء قد حمل وفدى على البحث عن طرق لتذليل هذه الصعوبة ، واحدى هذه الطرق هي دعوة اللجنة لوضع خطوط أساسية عامة لا تفاقية للمستقبل بشأن الأسلحة الكيميائية •

وبرأينا أن القرار بانشاء هذه الهيئة الفرعية أم لا ، ومتى يكون ذلك ، من الأفضل اتخاذه في ضوء نظر اللجنة للموضوع ، وفقا لبرنامج عملها الذى سيتقرر •

ونعتقد بهذا الصدد أن مهمة الفريق العامل ينبغي أن تتضمن وضع توصية بأن يوضع أولا الموجز النهائي ، على النحو المقترح في وثائق الوفد الهولندى بشأن الاستبيان ووثيقة العمل CD/44 التي لوفدى شرف تقديمها • واستنادا الى هذا الموجز النهائي ، يتعين أن يطلب من الفريق الاضطلاع بتحليل مفصل بقضايا ومسائل محددة • بمساعدة خبراء ، الأمر الذى تم التوصل بشأنه الى اتفاق أساسي على صعيد ثنائي ، وتحقق حوله توافق آراء عام في اللجنة •

وان المبادرة التي قامت بها البلدان الاشتراكية ، بما فيها بلدى ، في العام الأخير ، بشأن الكف عن انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وتخفيض ما هو مخزون منها الى أن يتم الفراغ من تدميرها لا يدع مجالا للشك بالاولوية العليا التي نوليها للتقدم العاجل ذى المغزى فـي هذا المجال • وكما تذكرون فان القرار ذى الصلة الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين قد طلب الى اللجنة " أن تستهل المفاوضات ، كمسألة ذات أولوية عالية ، بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع الأسلحة النووية ، وفتـا لأحكام الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح " •

وان ما تتسم به مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية من أولوية والحاج لمعترف بها على وجه العموم • وفي الوقت ذاته ، فان من المتزايد الوضوح أن امكانات تحقيق تقدم جوهرى في هذا المجال سيكون محدودة بشكل خطير طالما أن المشتركين في المفاوضات الثلاثية لا يظهرون القدر الكافي من المرونة للتغلب على الصعوبات القائمة • اذ يجب الانتهاء من مفاوضاتهم في أسرع وقت ، وأن تتيح النتائج أساسا تنظره اللجنة •

ويعتقد الوفد البولندى أن اللجنة ستكرس اهتماما خاصا لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة • وبرأينا أن على اللجنة أن تواصل عملها بهذا الشأن بالسرعة اللازمة ، لاسيما ضمن الاطار المجرب لفريق العمل المخصص ، بهدف وضع اتفاقية دولية • ويعتزم وفدى الاسهام بصورة بناءة في عمل الفريق المخصص •

ان البند المعنون " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وشبكات جديدة من هذه الأسلحة : الاسلحة الاشعاعية " قد استحوذت على اهتمام كبير في العام الفائت ، لاسيما بالنظر الى ما قدمه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من " اقتراح مشترك ومنتقى عليه بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة تحظر استحداث ، وانتاج ، وتخزين ، واستخدام الأسلحة الاشعاعية " • وبعقادي انه ينبغي أن لا تواجه اللجنة صعوبة في القيام بدراسة مفصلة لهذه الوثيقة بغية وضعها في صيغة نهائية وعرض اتفاق آخر في مجال الحد من الاسلحة على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة •

ويرى وفد في الوقت ذاته أن على اللجنة أن تتضمن برنامج عملها سلسلة من الاجتماعات بمشاركة الخبراء بغية تعرف إمكانية عقد اتفاقية عامة تضع خارج القانون أعمال البحث والاستحداث في مجال أسلحة التدمير الشامل .

ولئن تكن بنود جدول الأعمال العاجلة التي أشرت إليها لتوى ستستحوذ بلا ريب على الجانب الأكبر من اهتمام اللجنة في الأسابيع والأشهر القادمة ، إلا أنني اعتقد أنه يجب أن يتواجد ما يناسب من وقت وأصول إجرائية لمعالجة مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، يرسم فيه أقصر طريق تحوإرساء السلم والامن الدوليين في عالم ينزع سلاحه ويكون مجردا من السلاح . وتمشيا مع السياسة المتسقة والحازمة لحكومتى ، فهي مصممة على التعاون مع جميع أعضاء لجنة نزع السلاح لتعزيز هذا الهدف المطلق .

الرئيس : أشكر ممثل بولندا على كلمته ، وعلى العبارات الرفيعة التي وجهها إلى والى سلفي .

وأود الآن أن أعود إلى مشروع القرار الذي هم هذا الصباح على أعضاء اللجنة . ولعل الوفود تذكر أيضا أن اللجنة اتخذت في جلستها العامة الـ ٤٨ تارارا باستمرار ولاية فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية لدولية لكشف وتقييم الظواهر الاهتزازية .

وفي هذا الصدد تقرر أيضا أن يعقد الفريق المخصص أول اجتماع له بمقتضى ولايته الجديدة في أواخر كانون الثاني / يناير أو أوائل شباط / فبراير ١٩٨٠ . وخلال المشاورات التي أجريتها مع أعضاء اللجنة ، لمست اتفاقا عاما على أن يعقد الفريق المخصص اجتماعه في الفترة من ١١ إلى ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٠ . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك

هل يرغب أي وفد في التحدث ، إذا لم يكن هناك متحدثون ، أود أن أذكر اللجنة باننا سنعقد غدا الساعة ١١/٠٠ صباحا اجتماعا غير رسمي في هذه القاعة لتبادل الآراء حول المسائل المتصلة بجدول الأعمال المؤقت ، وربما ببرنامج العمل . وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤ .